

دراسة الرسمة من خلال تجربة جمعية المنحلة للمواطنة الفاعلة

واحدة توزر في تونس

دراسة الرسملة من خلال تجربة

جمعية المنحلة للمواطنة الفاعلة

واحدة تـوزر فـي تونـس

ضمن المرحلة الثالثة من برنامج "لنكن فاعلين/فاعلات"، تمكنت جمعية "التارناكوب" من القيام بمهمة رسملة تجربة جمعية "المنحلة للمواطنة الفاعلة" بتوز وذلك من 03 إلى 08 فيفري 2024

تعد الرسملة جزءًا أساسيًا لضمان نقل التجارب والخبرات وتحسين استراتيجيات العمل من خلال التعمق والتمحيص في الإنجازات السابقة واستنباط الدروس المستفادة وقد شملت الأنشطة خلال هذه المرحلة ورشات عمل تفاعلية، جلسات حوار مفتوح، وتدريبات تطبيقية، حيث ساهم المشاركون في تحديد التحديات والحلول الممكنة لدعم تفعيل دور الأفراد والهياكل داخل مجتمعاتهم المحلية.

1- جمعية المنحلة ومشاريعها

في عمق الصحراء، استطاع مجموعة من الرجال أن يطوروا نمط عيش جديد يعتمد على تحقيق توازن دقيق بين النظام البيئي الحديث وظروف الطبيعة المحيطة بالواحة.

ويعدّ الماء المورد الحيوي الأساسي الذي يمثل مفتاح البقاء في هذه البيئة القاسية. بالتالي فإن الحفاظ عليه يعتبر من الأولويات المطلقة، حيث أن استنزافه يعني حتمًا تدهور الحياة في الواحة. إن زراعة النخيل ليست مجرد اختيار، بل هي ضرورة حتمية. حيث أنه إذا توقفت عملية الزراعة، فإن الصحراء ستستعيد بسرعة ما هو لها، وتبتلع الأرض الخصبة.

من خاصيات الواحة أنها مورد محدود، وحجمها الصغير يجعل سكانها يدركون تمامًا حدود هذا المورد. إذا تم تقسيم الأراضي بشكل مفرط، وخاصة هي ضل نظام الإرث الحالي، فإن الجميع سيصبح أفقر، ما يؤدي إلى انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي المحلي.

كما أن العادات والتقاليد تمكنت من إنشاء نظاما قائما على الوعي الضيق "للعمامة"، حيث يعمل الجميع ضمن حدود معينة تفاديًا لاستنزاف الموارد.

كل هذا يجعل من الواحة نظاما هشًا وخاصة مع التغيرات المناخية المتسارعة، حيث يواجه هذا النظام العديد من التهديدات الجديدة مثل التراجع الشديد في الموارد المائية، وجفاف الينابيع، وانخفاض منسوب المياه الجوفية بمعدل متر ونصف سنويًا.

تمدد الصحراء على حساب الواحة أصبح واقعًا مريئًا نتيجة تراجع العناية ببساتين النخيل وقلة التنوع في زراعتها . هذا الامتداد يُعزى إلى عدة عوامل منها شيخوخة المزارعين وغياب من يخلفهم. كما أن الشباب خلف مقاعد الدراسة ولا يرضون العمل في ظروف قاسية كهذه، مع عائدات ضعيفة من الأنشطة الزراعية، فيختارون المغادرة، وهو ما ساهم في إنتشار القطع الأرضية المهجورة والغير مستغلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نخيل التمر يشهد تراجعًا ملحوظًا في الإنتاج والجودة نتيجة شيخوخة الأشجار . كل هذه العوامل مجتمعة قد تدفع البعض إلى التشاؤم بشأن مستقبل الواحات.

ولكن يبقى الأمل لأن الحلول موجودة، وأولها تحسين استهلاك المياه، حيث أن الموارد المائية هي العصب الأساسي لحياة الواحة. يجب علينا اليوم تفادي استنزاف الموارد إلى أقصى حد، مع ضرورة اللجوء إلى معالجة مياه الصرف للحد من الهدر وتعزيز استدامة المياه.

كذلك العودة إلى النظم الزراعية التقليدية التي كانت تتميز بها الواحات والتي تعدّ من الحلول الواعدة أيضا الإعتماد على الزراعة ذات الثلاث مستويات التي كان القدماء يمارسونها تعتمد على استخدام نفس كمية الماء لري النخلة، الشجرة المثمرة، والنباتات البستانية. كانت النخلة تلعب دور المظلة، تحمي المحاصيل الأخرى من الجفاف، بينما كانت الأشجار المثمرة تقدم حماية إضافية للنباتات الأرضية. هذا النظام كان فعالًا في توزيع الموارد بشكل عقلاني، بحيث تحصل كل نبتة على حاجتها دون إسراف.

بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة التركيز على النباتات المحلية التي تتكيف مع الظروف المناخية القاسية، واستعادة أنواع مختلفة من البذور المحلية لزراعتها وتكاثرها إذا إن التنوع البيولوجي هو المفتاح لحماية النظام البيئي الواحي وضمان استمراريته، إلى جانب حماية التربة من التدهور.

وبالتالي فإن الحلول ليست بعيدة المنال، ولكنها تتطلب إعادة التفكير في طرق إدارة الموارد والتكيف مع الظروف البيئية المستجدة. وهذا ما دفع جمعية المنحلة إلى تطوير أنشطتها.

فالمنحلة هي المكان المثالي لتحفيز التفكير حول وضع الواحة اليوم والدفع نحو زيادة الوعي بالمشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لذلك فالمنحلة تمثل مصدرا للمعلومات وفضاءا للتوعية وللتدريب والتشاور والتحفيز الجماعي حيث أن ما يميزها هو معرفتها الدقيقة باحتياجات السكان والأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحدودة للمجال.

بدأ كل شيء بالعمل الجماعي، بالتزامن مع انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في عام 2011، حيث تطوع العديد من الأفراد لمراقبة العملية الانتخابية وضمان نزاهتها . خلال فترة التمديد لما بعد السنة وهي المدة المتفق عليها، اجتمع عدد من الأصدقاء بهدف تعزيز قيم المواطنة النشطة في مواجهة التحديات المتزايدة، مثل انتشار العنف والأفكار المتطرفة التي بدأت تنذر بالخطر وتؤثر على النسيج الاجتماعي. حيث أن المواطنة لا تقتصر فقط على المشاركة السياسية، بل تمتد لتشمل عديد جوانب الحياة المجتمعية والتي تشابك تتقاطع مع مفهوم المواطنة النشطة مثل الشباب، الطفولة، العدالة الاجتماعية، التضامن، التشغيل، ودور المرأة

تأسست جمعية "المنحلة" في 27 جانفي 2012، حيث تم انتخاب السيد سالم بن سالمة رئيسًا لها .من أهم أهداف الجمعية تعزيز التنمية الجهوية المستدامة القائمة على قيم المشاركة الفعالة، المواطنة، التضامن، الحوكمة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان. تعمل الجمعية في إطار المرسوم عدد88 لسنة2011 المنظم للعمل الجمعيات.

تعد المنحلة من بين الجمعيات التونسية الرائدة في مجال تحويل المواد الخام المحلية إلى منتجات قابلة للتسويق، وتفعيل المسالك التجارية الموجهة للسكان المحليين وكذلك السياح. إنها عملية متكاملة تبدأ من المواد الأولية وتنتهي بالتفاعل مع المستهلكين، مما يجعل من الأنشطة التي تقوم بها الجمعية مترابطة على جميع المستويات لذلك، تصنيفها كشركة اجتماعية يعتبر ملائمًا، ولكنه لا يغفل عن البعد التعاوني الذي تتسم به الجمعية، حيث تعتبر منصة مختبرية لإجراء التجارب وتطوير الفرضيات والابتكارات التي تتجاوز الأطر التقليدية.

إن الابتكار في المنحلة لا يتعلق فقط بإنتاج معايير نظرية، بل هو عملية ديناميكية تتكيف مع الواقع والاحتياجات. حيث أنه أثناء تنفيذ أنشطتها تقوم الجمعية بتكييف أساليبها وفقًا للضرورة، مما يجعلها تنتج معاييرها الخاصة من خلال التجربة الفعلية

وقد نجحت المنحلة في تنفيذ 14 مشروعًا ممولًا من جهات مانحة متنوعة بين 2018 و2024، وهي تسعى باستمرار للبحث عن تمويلات جديدة لتعزيز أنشطتها.

استطاع السيد سالم بن سالمة بفضل علاقاته الواسعة استقطاب مجموعة من المانحين الذين يشاركون الجمعية اهتماماتها في مجالات التنمية المحلية والبيئية. كما تمكنت الجمعية من بناء سمعة طيبة بفضل حسن التصرف المالي وحرفية أعضائها، إلى جانب التعاون الوثيق بين المنسق والمسؤول المالي في كل مشروع.

يمكن تقسيم المشاريع التي نفذتها "المنحلة" إلى فئتين أساسيتين:

1. المجموعة الأولى من المشاريع (8 مشاريع): ركزت على بناء الترابط بين مراحل إنتاج المواد

الخام، التصنيع، والتسويق. هذه المشاريع ساهمت في خلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل الزراعة، تسليق النخيل، تربية النحل، والحرف اليدوية. في غضون ثلاث سنوات، تم تشكيل نسيج اقتصادي واجتماعي قوي.

2. المجموعة الثانية من المشاريع: ركزت على دعم الجانب الوظيفي والأنشطة التشغيلية

للجمعية من خلال تقديم الدعم المالي وتطوير القدرات في مجال المناصرة والتواصل المجتمعي.

وتعتبر المنحلة جهازًا متكاملًا، حيث يعمل كل مشروع بتناغم مع الأهداف العامة للجمعية، مما يعزز تكاملها واستدامتها كمؤسسة دائمة التطور.

إن تطور جمعية "المنحلة" لا يعتمد فقط على الدعم المادي من الممولين، بل يعتمد أيضًا على علاقة بناءة مع هيكل الدولة في منطقة توزر حيث تمكن مؤسسو الجمعية من وضع قناعة راسخة بأن "الإدارة المحلية ليست عدوًا" للمجتمع المدني، بل يمكن أن تكون شريكًا فاعلًا". هذا الفهم العميق للعلاقة مع الهياكل الحكومية جعل الجمعية تتبنى نهجًا تكميليًا في التعامل مع الجهات الرسمية.

اليوم، نجد أن 4 أعضاء من الهيئة المديرة للجمعية هم موظفون إداريون، مما يعزز هذا التكامل بين الجمعية والإدارة العمومية. ومثل السيد سالم بن سالمة همزة الوصل بين القطاعين، مما يسمح بتوجيه جهود الجمعية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع المؤسسات العمومية.

تلتقي ديناميكية الجمعية مع قطاعين أساسيين: الأول يركز على الفرد وتطوره الشخصي والاجتماعي (وهو المستوى العمودي)، والثاني يهتم بتنفيذ المشاريع المختلفة (وهو المستوى الأفقي) فبالنسبة للمستوى العمودي، فإن كل عضو في الجمعية يعيش تجربة التطور الشخصي والتحرر، وهذا ينطبق ليس فقط على الفرد، بل على الجماعة التي ينتمي إليها، مثل المجموعات النسائية، الفرق العاملة على المشاريع، ومجموعات الشباب. هذه الروابط تمتد أيضًا إلى العلاقات العائلية، مما يخلق تأثيرًا متعدد الأوجه في حياة الأفراد. أما على المستوى الأفقي، فإن تواتر المشاريع والتكامل بين مختلف المبادرات دعم الجمعية هيكلها وكذلك وظيفتها حيث أن التوافق بين المشاريع على هذا المستوى لعب دورًا أساسيًا في تحقيق التآزر الأفقي، مما عزز من قدرة الجمعية على أن تكون منظومة متكاملة، وفية لطبيعتها كمؤسسة ديناميكية.

تأثير جمعية "المنحلة" يتجلى على ثلاثة مستويات :

- على مستوى الفرد من خلال تعزيز تطوره الشخصي،
- على مستوى الجماعات من خلال توطيد التعاون الداخلي بين أعضاء الجمعية،
- على مستوى المجال من خلال دعم التنمية المستدامة للواحة وتعزيز إمكانياتها الاقتصادية.

كل عضو في الجمعية يصبح بمثابة سفير للتنمية المستدامة، ومدافع عن إمكانيات الواحة الاقتصادية، مما يوسّع من دائرة تأثير الجمعية ويعزز مكانتها كفاعل أساسي في المنطقة.

2- عرض الأنشطة المهيكلية لجمعية المنحلة:

❖ الوصول إلى المواد الخام

أدى تطور الإقتصاد العالمي إلى اضطراب المزارعين لشراء البذور من الموردين الصناعيين، هذه البذور أظهرت عدم قدرتها على مواجهة الحرارة الشديدة في حين أن البذور الأصلية كانت قادرة على ذلك.

هذا ما جعل جمعية "المنحلة" تركز على تعزيز الاستدامة الاقتصادية المحلية من خلال سلسلة من الأنشطة المرتبطة بالوصول إلى المواد الخام، وخاصة البذور المحلية المعروفة بقدرتها على تحمل الظروف المناخية القاسية في المنطقة.

أول مشروع لجمعية "المنحلة"، كان يتعلق بتكثير "البذور البلدية" وهي بذور محلية تتميز بقدرتها على مقاومة الظروف المناخية القاسية شارك فيه 12 مزارعًا. حيث تم تزويدهم بكمية من هذه البذور بهدف تكثيرها وإعادة 50% من الكمية التي استلموها إلى الجمعية التي إلتمت بدورها بشراء 50% من الكمية المنتجة من المزارعين بنفس السعر الذي دفعته لشراء البذور الأصلية وذلك بهدف الحفاظ على البذور المحلية وتكثيرها إلى جانب خلق مداخيل إضافية للمزارعين المحليين من خلال بيع جزء من الإنتاج للجمعية.

مثل هذا المشروع بداية استراتيجية لتشجيع الزراعة المستدامة في الواحات وتحسين مصادر الدخل للمزارعين.

وعلى الرغم من أن المزارعين لم يلتزموا تمامًا بهذا الاتفاق في البداية، إلا أن الجمعية أعادت تفعيل هذه الأنشطة في إطار برنامج "العودة إلى الجذور" في عام 2022 والذي كان يهدف إلى:

- ✓ إشراك الشباب والنساء في الحفاظ على البذور المحلية.
- ✓ تعزيز التنوع البيولوجي في الواحة.
- ✓ اختبار تقنيات ري جديدة.

وفي مارس 2022، بدأت الجمعية في شراء جميع البذور التي يتم تكثيرها، بالشراكة مع متجرها "سوق الرحبة"، مع التزام المزارعين بمضاعفة الكميات للعام التالي. وكان الهدف الرئيسي هو نشر البذور المحلية بين أكبر عدد من المزارعين، مما يساعد في تحسين الموارد الأولية التي تمثل أولوية قصوى للأنشطة الاقتصادية، خاصة في زراعة القمح، الأشجار، الجرجير، الفلفل، والتمور بأنواعها وستقوم النساء بتحويلها إلى منتجات جديدة مثل شراب التمر ومسحوق الجرجير أو الفلفل....

❖ دعم متسلي النخيل

في عام 2022، ركزنا من خلال مشروع "قلب الواحات" على تحسين ظروف عمل متسلي النخيل الذين يواجهون مخاطر كبيرة أثناء العمل وكان هدف المشروع جعل العمل لائقًا وآمنًا، وذلك من خلال التكوين في مجال السلامة المهنية وتوفير المعدات اللازمة للحماية مثل الأحزمة والقفازات لفائدة متسلي النخيل وهو ما ساعدهم على تحديد المخاطر المحيطة بعملهم والحد منها، مما ساهم في تحسين جودة حياتهم وظروف عملهم في الواحات.

❖ الإنتاج الحرفي

الحرفة اليدوية تعد جزءاً من الممارسات التقليدية في الواحة، وتتم بشكل رئيسي داخل العائلة عن طريق النساء وقد لعبت جمعية "المنحلة" دوراً كبيراً في دعم حرفيات توزر، حيث تقوم بمرافقة هؤلاء النساء وتوجيههن حيث تقوم بإيداع منتوجاتهن في المتجر الاجتماعي والتضامني الذي يتيح لهن عدة مستويات من الدعم، مما يساهم في تعزيز استقلاليتهن الشخصية والاقتصادية. هذا الدعم المتعدد الأبعاد لا يقتصر فقط على التمكين الاقتصادي، بل يشمل أيضاً بناء قدراتهن في إدارة المشاريع وتعزيز الحضور في الأسواق، مما يساهم في استمرار وتطور أنشطتهن الحرفية.

وقامت جمعية "المنحلة" بالعمل منذ البداية على تسهيل الوصول إلى المواد الأولية، من خلال التعاون المباشر والعاقل مع المزارعين الذين يمتلكون البذور المحلية حيث لعبت الجمعية دور الوسيط في شراء هذه المواد، وإتاحتها للحرفيات كمادة أولية ضرورية لصناعاتهن..

بعد ذلك، تمتعت الحرفيات بمرافقة بيداغوجية من أجل تدعيم نشاطهم الريادي والمالي، مما ساعدهن في إدارة أنشطتهن بشكل أفضل، مثل احتساب تكاليف الإنتاج وتحديد الأرباح. هذا الدعم ساهم في تعزيز ديمومة المشاريع الحرفية وتحقيق استمراريته

أما بالنسبة للتسويق فهو يشكل البعد الثالث من المرافقة، حيث تحصلت الحرفيات على دعم من أجل تطوير علامات تجارية خاصة بهن تميز منتجتهن وتزيد من شهرتها في السوق. كما قامت الجمعية كذلك بتشجيعهن على

فتح متاجر وحسابات رقمية عبر منصة "سوق الرحبة" التي تمثل واجهة جماعية لترويج المنتجات، مما يسهل وصولهن إلى الحرفاء.

علاوة على ذلك، وفي إطار التشبيك دعمت الجمعية النساء للمشاركة في المعارض والأنشطة الترويجية لمنتجاتهن في شكل هدايا أو سلال تضامنية، مما عزز من تواجدهن في الأسواق المحلية والعالمية.

❖ مشروع المنحلة للمبادرة: "ورشة تشاركية"

تم تنفيذ هذا المشروع من جويلية 2021 إلى ماي 2022 بهدف دعم النساء اللواتي تأثرن بتداعيات جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال تمكينهن من إنشاء أنشطة اقتصادية جديدة وإعادة تأهيلهن مهنيا حيث قدم المشروع للمستفيدات التكوين في ثلاث مجالات مختلفة، بالإضافة إلى توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لضمان نجاح مشاريعهن. هذه المجالات تهدف إلى تحسين التنوع البيولوجي في الواحة وتشمل تقطير النباتات العطرية والطبية واستغلال المنتجات الثانوية للمناحل وإنتاج الزيوت المستخدمة في صناعة الصابون والشموع.

بالنسبة للنساء المستفيدات من هذا المشروع تم إختيارهن عبر مراحل حيث تم إحداث "لجنة إختيار" أوكلت لها مهمة دراسة وفهم كل مشروع ومعرفة مدى التزام المرأة المترشحة (الرغبة في التعلم، المثابرة، إلخ) وضمت القائمة النهائية للمترشحات 50 امرأة مستوفات المعايير والشروط من بينهن تم اختيار 42 امرأة.

ساهم هذا المشروع في تعزيز قدرات هؤلاء النساء من خلال حصص التكوين في مجال تقطير النباتات العطرية والطبية وتربية النحل واستغلال المنتجات الثانوية للنحل والزيوت هذا بالإضافة إلى التدريب المالي والاجتماعي.

تم تجهيز الورشة بمجموعة متنوعة من المعدات والتجهيزات الزراعية ومجموعة من المناحل المجهزة وجهاز تقطير من الفولاذ المقاوم للصدأ بسعة 150 لتر ومصفات للزيوت الأساسية ومعدات إنتاج الصابون والشموع إلى جانب مكبس على البارد وجهاز تعبئة إلكتروني وميزان إلكتروني بالإضافة إلى أوعية وأدوات تغليف.

كما تم تقديم تدريبات لتمكين النساء من إنشاء مشاريعهن الخاصة وفهم أهمية التواصل والإشهار في التسويق.

في المجمل تمكنت 34 امرأة من بين المشاركات بإطلاق ورشة عمل مشتركة حيث يتم خلالها تبادل المعدات وطرق العمل بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمعرفة والدعم المتبادل في إنشاء المشاريع.

❖ متجر سوق الرحبة 1 (2021)

يعد أول متجر حرفي ذو طابع اجتماعي وتضامني في منطقة توزر وقع تركيزه في وسط المدينة العتيقة

يوفر هذا الفضاء تدريبات خاصة ومشخصة لفائدة النساء على غرار حساب تكلفة الإنتاج وتحديد أسعار البيع والتغليف واختيار التصاميم والشعارات، كما يقدم المتجر وسائل تسويقية خاصة لمواجهة مخلفات انخفاض الدخل الزراعي وهجرة اليد العاملة المتخصصة وقد ساهمت إستراتيجية الإتصال المستدامة المعتمدة في التعريف بالمتجر.

يتميز هذا المتجر أيضًا بقدرته على تمكين المرأة الحرفية من توسيع نطاق عملها خارج دائرة أجوارها.

حيث أنه في النظام التقليدي عادةً ما تباع المرأة إنتاجها للأشخاص القريبين منها وغالبًا ما تواجه صعوبة في عملية الخلاص خاصةً عندما يكون المشتري في وضعية مالية صعبة، ولكن من خلال هذا المتجر يمكن للمرأة الحرفية وضع منتجاتها وعرضها للبيع ويتحمل المتجر المسؤولية عن عملية البيع والإستخلاص هذه الطريقة تساهم في زيادة عدد الزبائن وتضع حدًا لمشكلة المطالبة بالدين من المقربين.

يكن الابتكار أيضًا في اعتماد المتجر على نظام يتميز بالشفافية وتتبع المبيعات الذي يربط بين المستهلكين والمنتجين والمودعين حيث يمكن للمستهلكين الشركاء تقديم تعليقات حول جودة المنتجات والخدمة المقدمة كما تتلقى النساء المودعات كذلك إشعارات فورية حول متابعة المبيعات والمخزون وفي نهاية كل شهر يحصلن على تقرير مالي يوضح إيراداتهن الشهرية ومبيعات المتجر.

كان من الضروري إقناع النساء والمزارعين بجدوى منطق البيع بالعمولة، حيث يتم خصم 10% إلى 15% من المبيعات لضمان إستمرارية المتجر وتغطية نفقاته في حين أن تكاليف الإيجار لم يقع تغطيتها حتى الآن.

❖ المنصة الإلكترونية (2023) "سوق الرحبة":

المنصة الإلكترونية "سوق الرحبة" تمثل فضاء يُمكن النساء الحرفيات من إبراز مواهبهن ويساهم في التعريف بمنتجاتهن المتنوعة والترويج لها ونفس الشيء بالنسبة للمزارعين في الواحات وبالتالي فإن المنصة تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والمزارعين في الواحات.

من خلال هذه المنصة، يتمكن الزوار من الوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات الفريدة والأصيلة كالبقالة الراقية والعسل ومشتقاته والنباتات العطرية والطبية إلى جانب عديد المنتجات المصنوعة يدويًا كما نجد فيها منتجات الواحة والتنوع البيولوجي المحلي.

كل امرأة مشاركة في المنصة تتمتع بالإستقلالية الكاملة في إدارة متجرها الافتراضي هذه المرونة تتيح للنساء المبدعات تقديم منتجاتهن بشكل خاص مما يساعدهن على إبراز حرفتهن وخصوصية أعمالهن الفنية كما تتيح المنصة أيضًا إمكانية تلقي النساء الحرفيات طلبات مباشرة عبر الموقع الإلكتروني.

تمكنت منصة "سوق الرحبة" من ضم أكثر من 35 مشاركة وهو ما يبرز الديناميكية التي أوجدتها من خلال طلبات الإنضمام والمشاركة المتزايدة من الحرفيات وكذلك المزارعين وبوجود حوالي 47,000 زائر، أصبحت المنصة فضاء حيويًا وديناميكيًا يعزز المبادلات التجارية ويظهر ثراء الحرف المحلية، كما يحافظ على ثقافة الواحات وتنوعها البيولوجي.

❖ متجر سوق الرحبة 2 (يناير 2024):

"سوق الرحبة 2" تخصص في تقديم المنتجات الطازجة من الواحة، وهي منتجات محلية مزروعة بشكل خاص في منطقة توزر. يهدف هذا المتجر إلى تعزيز التعاون بين المزارعين المحليين وتوثيق العلاقة بينهم وبين المستهلكين.

يُركّز المتجر على المنتجات الطازجة من الواحة لتلبية الطلب المتزايد على الأطعمة المحلية عالية الجودة والمستدامة.

بالإضافة إلى تقديم المنتجات، يسعى "سوق الرحبة 2" إلى خلق فضاء مجتمعي يتجاوز فيها التبادل مجرد عملية البيع والشراء إلى التشجيع على بروز تعااضديات تجمع بين المنتجين والمستهلكين في إطار جماعي أساسه الشفافية والتعاون حيث يتمكن المستهلكون من فرصة المشاركة في العملية والإطلاع على مصدر المنتجات مما يتيح لهم دعم المزارعين المحليين بشكل مباشر.

سوق الرحبة 2" يمثل خطوة جديدة في تعزيز الرؤية العامة لبرنامج السفراء، الذي يهدف إلى دعم دور الواحة كمحور للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء، خاصة في ظل التغيرات المجتمعية والمناخية. يضم المتجر حوالي 20 مزارعاً من مختلف أنحاء توزر، ويحتوي على أكثر من 15 نوعاً من المنتجات الزراعية المنتجة محلياً.

❖ المطعم (جانفي 2024):

يتيح كل من المتجر والمنصة الإلكترونية تحقيق مبيعات للسياح ومن أجل الزيادة في هذه المبيعات والتعريف بـ"المنحلة" لدى الجمهور الأوسع وخاصة من غير المقيمين بالجهة تم إنشاء مطعم "TISOUROS" من قبل السيد سالم بن سالمة وعائلته كملكية خاصة، حيث تم تصميم المطعم كرافعة لدعم أنشطة جمعية "المنحلة" وتنويع مسالك تسويق منتجاتها إذ يستخدم المطعم منتجات البوتيك الأول مثل التوابل والعسل ومسحوق نوى التمر وغيرها كما يقوم بتسويق الخضروات من البوتيك الثاني وخاصة أقلها رواجاً جميع المنتجات يستعملها المطعم لتحضير أطباق واحة وتونسية تقليدية ويندرج هذا ضمن أحد أهم الأهداف لدى المنحلة ألا وهو إعادة إحياء هذه المنتجات واسترجاع النكهات المفقودة والأصيلة الخاصة بالواحة.

كما يقوم المطعم بدعاية إعلامية قوية للتعريف بالجمعية وأنشطتها حيث تُعرض في قاعة المطعم باستمرار فيديوهات قصيرة تروج وتشرح أنشطة "الخلية" على شاشة كبيرة.

❖ المسار السياحي "نكهات واحات الجريد" (2023):

تماشياً مع رؤية المطعم، يهدف مشروع "نكهات واحات الجريد" إلى المساهمة بشكل أساسي وخاصة بعد فترة جائحة الكوفيد، في إعادة تنشيط القطاع السياحي في توزر من خلال إنشاء مسار سياحي بديل وتضامني رائد يجمع بين عدة فاعلين سياحيين مهمشين في المنطقة.

ويجمع المشروع ثلاثة أهداف رئيسية وهي على التوالي:

- تعزيز مهارات ومعارف مسدي الخدمات في مجال السياحة التضامنية من ولاية توزر في مجالات النظافة والحماية والاستقبال وإدارة منشآتهم.
- مساعدة مسدي الخدمات السياحية المنخرطين في مشروع "نكهات واحات الجريد" على تحسين خدماتهم من خلال تزويدهم بالمعدات والتجهيزات اللازمة.

➤ ضمان رؤية أفضل للمسار السياحي البديل من خلال حملة ترويجية لدعم مسدي الخدمات والتسويق لأنشطتهم وخدماتهم.

بداية إنجاز هذا المشروع كانت عن طريق إطلاق دعوة لتقديم الترشيحات بهدف إستقطاب ما لا يقل عن عشرة من مسدي الخدمات من مزارعين وأصحاب مطاعم وسائقي العربات ومسؤولي منشآت الإقامة وحرفيين ومنتجي التمور، ثم وبفضل إنجاز برنامج تدريبي شمل عدة مجالات كالنظافة والحماية وريادة الأعمال وفنون الطبخ، تمكن المنتفعين من تحسين وتطوير خدماتهم لتوفير إستقبال مميز للزوار.

تم تصميم مسار سياحي تضامني لمدة يومين وليلة واحدة يهدف إلى إستكشاف منطقة توزر، هذا المسار تم اختباره والمصادقة عليه من قبل المهنيين ويتكون هذا المسار حاليا من مجموعة من الفاعلين وهم: مرشدة سياحية محترفة وحرفيتان ومزارعان ومسؤول عن مخيم ومصنّع آجر تقليدي وأربع نساء من الواحة متخصصات في التوابل والأطباق المحلية بالإضافة إلى المتحف الأثري ومطعم تقليدي،

يتمتع مسدي الخدمات سأل في الذكر بالإستقلالية الإقتصادية الكاملة، ولكن تبقى أنشطتهم كالمطعم مرتبطة بأنشطة الجمعية مما يساهم في إثراء وتطوير "المنظومة المتكاملة" للمنحلة. ويُعتبر هذا المسار فرصة لتعريف السياح بالجمعية والترويج لأنشطتها ونقاط البيع والمطعم بالإضافة إلى مشاريعها القادمة وبالتالي يصبحون سفراء للواحات المستدامة والتضامنية والعادلة كما أنه ومن خلال هذا المسار يتمكن السياح من إكتشاف الواقع المعيش في توزر ومن الإطلاع على الجهود المبذولة من قبل المجتمع للحفاظ على استدامة الواحة وتعزيز منتجاتها التقليدية ودعم التضامن الجماعي الذي يعزز التنمية الاقتصادية المحلية في المنطقة.

مع هذا المشروع الهيكلي، تم الآن اكتمال تركيبة "المنظومة المتكاملة" للمنحلة، وهي تركيبة تجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والوعي البيئي.

3- تقديم بعض المشاريع الوظيفية للمنحلة:

تعدّ النوادي من أقوى الأنشطة في التوعية والتحسيس السيد مصطفى بن سالم شقيق سالم بن سالم وهو أستاذ في علوم الحياة والأرض وفي الآن نفسه عضو مؤسس في جمعية "المنحلة" وهو يجمع بين التدريس والأنشطة التوعوية المتعلقة بالتحديات المناخية بالجمعية.

بدأت هذه الأنشطة في عام 2016

" لمعالجة القضايا الكبرى، يجب أن نبدأ من الواقع الملموس. ونصرح بما هو موجود ومعتل مثل ندرة الموارد المائية والإرتفاع في درجات الغير المحتملة ووجود الفوسفات والصحراء التي تستعيد أراضيها. وكل الأسئلة التي تطرحها مع نظام التكيف والنقص في الأمطار مع غياب الرطوبة والتي تعتبر ضرورية لجودة التمور ."

في عامي 2022-2023، من خلال مشروع «التشخيص التشاركي للأراضي الرعوية في توزر» تمكنا من إنشاء موقع نموذجي تحت مسمى «حديقة غسل الواحة» حيث تم تسييج القطعة بسياج من سعف النخيل الجاف ثم تم حفر بئر وبناء «كوخ تعليمي» بجدران مصنوعة من زجاجات بلاستيكية مملوءة بالرمل كما تم إعداد خريطة للمسارات

على أراضي توزر باستخدام نظام المعلومات الجغرافية (SIG) بالإضافة إلى تحدد الحيوانات والنباتات المحلية وبعد ذلك تم توعية النساء والشباب والتلاميذ تدريجياً بسلسلة القيمة المتعلقة بالنباتات العسلية (النباتات التي يستعملها النحل لإنتاج العسل) في الواحة، هذه الخريطة ساعدت على تحديد جميع المشاركين والمتدخلين في هذه السلسلة.

يقدم الموقع النموذجي الموجود على أطراف الصحراء عدة أساليب مختلفة لزراعة الأشجار المقاومة والتي تتميز باستخدامها لكمية قليلة من الماء ومن خلال ذلك تسعى الجمعية للتوعية بالتهديدات المناخية والمساهمة في توفير بعض الحلول. شارك العديد من أعضاء فريق "المنحلة" في هذه المبادرة لأنهم وفي صغرهم كانوا جزءاً من هذه النوادي حيث أصبح العديد من بينهم «سفراء» مما يضاعف فرص نشر الوعي البيئي بين سكان الواحة

❖ مساهمة "المنحلة" في أعمال مؤتمر الأطراف (COP) والسفراء

تعتبر مسألة استدامة النظم البيئية محورا أساسيا بالنسبة لجمعية "المنحلة"، وعلى هذه القضية بالذات تركز سياسات الجمعية، فمنذ عام 2016 شاركت الجمعية في أعمال مؤتمر الأطراف (COP) بفضل شراكتها مع وزارة البيئة، وبالتحديد بالتنسيق مع الممثل الوطني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وفي عام 2016، قدمت "المنحلة" المذكرة التوجيهية المنبثقة عن المنتدى الدولي للواحات. وفي عام 2022، شاركت الجمعية في مؤتمر الأطراف 27 (COP 27) في شرم الشيخ كما ساهمت في فعالية موازية نظمها وزارة البيئة التونسية بالشراكة مع منظمة العمل الدولية. أما في عام 2023 إنعقدت الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 28) في دبي، حيث تولت "المنحلة" مسؤولية التنسيق والمشاركة في تنظيم فعالية موازية جديدة بالتعاون مع وزارتي الفلاحة والبيئة، وبدعم من منظمة العمل الدولية تهتم بقضايا الأمن الغذائي في النظام البيئي الهش وعلى هامش هذه الفعالية، نظمت "المنحلة" معرضاً لعرض منتجات "سوق الرحبة" كمشروع لدعم تكيف النساء والمزارعين مع التغيرات المناخية.

❖ إستراتيجية اتصال

يعتبر الاتصال جزءاً محورياً في استراتيجية الجمعية حيث أنه عند إنشاء المسار السياحي تم إعلام أكثر من 10,000 شخص بالمسار السياحي وبمسخدي الخدمات المشاركين فيه وبمختلف الخدمات التي يقدمونها من خلال حملة ترويجية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للجمعية وكذلك والإذاعات المحلية.

سالم بن سالم كان دائماً حاضراً وداعماً لإذاعة توزر المحلية منذ إنشائها ويشترك مع مؤسس هذه الإذاعة في الاهتمام بتطوير الثقافة المحلية وسمح هذا التكامل للإذاعة بأن تكون على اطلاع دائم بالصعوبات والإشكاليات التي يواجهها عمال الواحة، في حين أن "المنحلة" تجد في الإذاعة وسيلة لنشر أنشطتها على نطاق واسع في المنطقة كما تقوم بإعداد حلقات نقاش منتظمة تهدف إلى توعية أهالي توزر بالصعوبات التي يواجهها المزارعون وذلك بهدف تعزيز الوعي بأهمية شراء المنتجات المحلية لما يمثله من مساهمة في التخفيف من وطأة هذه الصعوبات كما يُقدّم مقارنة بين المنتجات المحلية والمستوردة لتوضيح مزايا وعيوب كل منتج منها للمستهلكين.

بالإضافة إلى هذا العمل البيداغوجي، تبث الإذاعة معلومات حول الأسعار وأهمية دعم المنتجات المحلية. هذه الرسائل الإذاعية التي تُسمع في المنازل تصل مباشرة إلى النساء اللواتي يلعبن دورًا مهمًا في توجيه قرارات الشراء الأسري.

في عام 2018، ولتأكيد التوجه الهوي المحلي للجمعية، أقرت الجلسة العامة لجمعية المنحلة إنشاء رمز "Tiz8" المستوحى من الاسم الأمازيغي للمنحلة "Tizizuite" حيث تم وضع هذا الرمز على جميع المحامل والإنتاجات المرئية، بما في ذلك مقاطع الفيديو، لتوفير هوية بصرية للمجتمع.

كما تم وبالتعاون مع مؤسس الإذاعة المحلية إنتاج 25 مقطع فيديو صغير تم نشرها على المواقع الاجتماعية اليوتوب والفيسبوك وذلك بالرغم من الإمكانيات المحدودة وقد تضمنت هذه الأفلام بكل وضوح رسالة الجمعية وقناعاتها، بالإضافة إلى ذلك يتم تحديث صفحة الفيسبوك الخاصة بالجمعية بانتظام من خلال نشر أخبار "المنحلة" مما يتيح متابعة أنشطتها بشكل مباشر.

4- فريق العمل والحوكمة في جمعية المنحلة:

يتكون فريق "المنحلة" من اثني عشر شخصًا ولا يوجد لدى الجمعية أجراء، حيث أن المديرية فقط هي التي تحمل صفة المستشار المحترف وتقوم الأخيرة بتنفيذ مهام خارجية (مثلا مع منظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية...) والتي تتيح لها دفع الرسوم الاجتماعية والجبائية الخاصة بها أما بالنسبة لبقية أعضاء الفريق يمكن التمييز بين نوعان فهناك المستشارون المؤقتون الذين يتم خلاصهم من خلال المشروع الممولة من قبل المانحين وهناك المستشارون المتطوعون الذين يتلقون منحة قدرها 200 دينار من مكتب التشغيل والعمل المستقل بالجهة.

وبناءً على أهداف المشروع يقع توزيع المهام بين أعضاء الفريق وتتمثل هذه المهام خاصة في التنسيق والمرافقة أو المسؤول المالي. يتطلب العمل اهتمامًا كبيرًا بالمسائل المادية وخاصة المحافظة على محاسبة دقيقة بالإضافة إلى ذلك هناك متابعة للأنشطة عن طريق وثائق وتقارير تقدم للمولين عند انتهاء البرنامج. بالإضافة إلى هذه المهام المتنوعة التي تتطلب الاستفادة من المهارات المكتسبة، يتم استدعاء الفريق أيضًا لتقديم الدعم والتوجيه للمستفيدين من "المنحلة". لذا، يتطلب الأمر اكتساب مجموعة متنوعة من المهارات التقنية والبشرية ولتلبية ذلك يستفيد أعضاء الفريق من تدريب مكثف يتضمن: المشاركة في الدورات التدريبية المقدمة للمستفيدين من المشروع إلى جانب التدريب الميداني والذي يكون بمرافقة من الأعضاء الأكثر خبرة كذلك الدورات التدريبية التي يقدمها الممول ومن خبرة وتجربة المديرية التنفيذية.

بالطبع، يتطلب تنمية القدرات يتطلب كثيرا من العمل البيداغوجي المتكرر إلى جانب الدعم التقني المستمر من جانب المديرية. هذا المجهود مع الصعوبات في الولوج للتمويل يمثلان تهديدا لاستدامة "المنحلة".

و فيما يتعلق بالحوكمة فإن الجمعية تعتمد في تسييرها وإدارتها على الديمقراطية التشاركية مع وجود ضمانات قادرة على إستشعار ومقاومة أي محاولة للاستلاء الخارجي على الجمعية، ويتم عقد الجلسة العامة للجمعية مرتين في السنة واحدة في الصيف وأخرى في الشتاء وهي التي تتخذ القرارات وتحدد التوجهات الاستراتيجية ونجد أيضا

لجنة الإدارة التي تتكون من 5 أشخاص من بينهم شاب عمره أقل من 25 سنة و امرأة مسؤولة عن البرامج الخاصة بالنساء و معهم نجد مجموعة من الخبراء و مجموعة تهتم بالتعليم و الشباب و أخرى تهتم بالفلاحة و أخيرة تهتم بالبيئة و تغير المناخ.

أما إذا كنت ترغب بأن تصبح عضوا في لجنة الإدارة فهناك بعض الشروط منها أن تكون منخرطا في "المنحلة" لمدة لا تقل عن سنة وبعدها يمكن له أن يشارك في عملية التصويت كما يجب أن يشارك في نشاط داخل الجمعية وأن يكون مسؤولا عن نشاط ما، أما إذا كان الشخص يريد أن يصبح رئيسا للجمعية فعليه أن يكون في لجنة الإدارة لمدة سنتين، بالنسبة لفترة ولاية الرئيس فهي محددة ب 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، أما في ما يتعلق باللجنة التنفيذية فتتكون من عدة منسقي مشاريع والذين يتمتعون بهامش كبير من الإستقلالية في تسيير أنشطتهم وهم الذين يشكلون فريق عمل "المنحلة".

هذا مع العلم أن كل أعضاء الفريق يشاركون في الجلسة العامة من خلال المساهمة في النقاشات كما يتم بتقديم المشاريع من قبل المنسق والمسؤول المالي وكذلك في بعض الأحيان المسؤول عن التواصل وتلعب المديرية التنفيذية دور حلقة الوصل بين اللجنة التنفيذية ولجنة الإدارة حيث لا يمكن تطوير أي شيء دون التعاون بين الإدارتين فالقاعدة في منظومة "المنحلة" هي " التوافق مع الاحتياجات ".

5- تطوير الأنشطة الاقتصادية لفائدة نساء الواحات ومن قبلهن:

تعتبر نساء توزر "خجولات" حيث يُقيدهنّ النظام العائلي القائم والتقاليد الاجتماعية السائدة على البقاء في المنزل وذلك بالرغم من محدودية الموارد المادية. هذه الوضعية حالت دون تواصل النساء مع المجتمع وأثرت على مشاركتهن في الحياة العامة بالرغم من وجود محاولات متعددة لبعض النساء والفتيات لإقناع أزواجهن وآبائهن. ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات وخلق ظروف قادرة على مساعدة المرأة على الخروج والمشاركة مجتمعا سعت جمعية المنحلة إلى بناء الثقة مع الأزواج والآباء لتجاوز مشكلة عدم الثقة تجاه منظمات المجتمع المدني وذلك من خلال العمل على تمكين الأزواج إقتصاديا من خلال بعث نشاط إقتصادي مدر للدخل بهذه الطريقة يتمكن من إستهداف كامل المنظومة العائلية مما يفتح المجال للزوجة لتطوير إمكانياتها أخذ مكانة جديدة في النظام الأسري حيث أصبحت قادرة على المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي لعائلتها و بالتالي تكتسب وضعاً اجتماعياً جديداً.

وعلى حد تعبير السيد سالم بن سالمة أنه في البداية وقع إنتقاد منهجية العمل المتبعة من قبل الجمعية ولكن من الضروري التعامل مع الأسرة ككل أي كمنظومة وليس كأفراد منفصلين حيث تعاملت "المنحلة" مع المزارعين الذين يقدمون المنتجات، رغم أن الهدف كان العمل مع الجميع؛ « قيل لنا إن هناك محاباة، ونقص في الشفافية» ولكن الهدف كان إنشاء "آلية تحفيزية"، والتي بالفعل أدت إلى خلق تحفيز حقيقي.

كما ذكرنا سابقا تقوم "المنحلة" بتقديم ورشات تكوين لفائدة النساء الراغبات في إنتاج منتجات قابلة للتسويق، مثلت هذه اللقاءات فرصة تعارف وتبادل تجارب وخبرات بين النساء وكذلك مع مرافقاتهن و للعلم و قبل أن تطلق على الجمعية تسمية "المنحلة" وقع اقتراح تسمية "الملقى" لما مثله من فضاء تعاوني هدفه إقامة الثقة المتبادلة بين أعضاء المجموعة حيث تقوم النساء من خلاله بمشاركة مشاكلهن الشخصية والاقتصادية والتعبير عن

ما يخالجهن وهنا تكمن أهمية دور المرافقات من خلال إنصاتهم ومساعدتهن للنساء مما يفتح أمامهن آفاقاً جديدة وحلولاً لمشاكلهن.

أما فيما يتعلق بعلاقتهم مع "المنحلة" فيتم تنظيمها من خلال طريقة عمل تلزم المستفيدين بأن يكونوا مشاركين في مشاريعهم وفي نفس الوقت فاعلات في الجمعية،

إن عملية التعاقد تؤسس لمنطق العطاء والمقابل "الأخذ والعطاء" بين الجمعية والنساء صاحبات المشاريع مع الإبقاء على المجانية العلائقية هنا، يجب الانتباه إلى ألا يصبح مبدأ «المعاملة بالمثل» مجرد عملية محاسبة دقيقة بل هو يرسى منظومة قيمية إطار مجتمع محلي وعلاقات مجانية من خلالها يتم إعادة النظر في غاية وطريقة عمل الاقتصاد.

في هذا السياق، تقوم المنحلة بإطلاق ديناميكية «المعاملة بالمثل المجتمعية» (المجتمع والمحلية)، مما يدعو الشخص المستفيد إلى المساهمة في تطوير أنشطة الأعضاء الآخرين، وبالتالي تشكيل رؤية حول الخير العام والمصلحة المشتركة".

لذلك فإن الشخص الذي يدخل للجمعية يلعب جميع الأدوار بها وحتى بالنسبة لأعضاء الفريق يمكنهم أن يكونوا مستفيدين ومساهمين، إذ يمكن للشخص أن يكون مستفيداً حريفاً أو بائعاً هذا من شأنه أن يجنب حبس الفرد لنفسه في مكان المستفيد البسيط دون أن يصبح فاعلاً في النظام الذي يتيح الوصول إلى مكاسب المجموعة وهذا على عكس المنظومة النيوليبرالية غير الإنسانية حيث أن العلاقات الإقتصادية لا ينبغي أن تخفي العلاقات الجماعية التي تدعمها. السوق لا يحتاج إلى أن يكون اجتماعياً بل عندما يتم تفعيله بطريقة مباشرة بين الأشخاص المعنيين فإنه يكون اجتماعياً بطبيعته.

إن مقرات الجمعية تخلق فضاءات مجانية ومنفتحة على الجميع، هذه المجانية لا تتماشى والنظام الاقتصادي العالمي حيث أن السوق يعتبر غير إنساني بما أنه يدار من خلال الحواسيب داخل البورصات العالمية حيث جعل التطور من السوق المكان الملائم للربحية مما يولد أزمة على مستوى العلاقات ولم يبق سوى الربح على حساب أي اعتبار آخر.

من خلال إتاحة الفرصة للنساء الواحاتيات لمزاولة نشاط اقتصادي يدرّ عليهن دخلاً، ومن خلال تمكينهن من الدعم في إطار ديناميكية تعاونية، تعزز LR مساراً تحريفاً يمكن بعضهن من اكتساب القوة والثقة بالنفس. في الواقع، انخرطت العديد من هؤلاء النساء في الحياة المدنية. وتتمتع النساء بحرية التصرف ولا يلتزم ببيع منتجاتهن في المتجر. لهن حرية بيعها في أماكن أخرى بشرط وحيد وهو عدم بيعها بسعر مختلف عن السعر المعتمد من قبل "المنحلة".

إلى جانب العلاقة بين أعضاء فريق المنحلة والنساء الواحاتيات، يوجد أيضاً دعم متبادل بين النساء أنفسهن. لا تمثل المنحلة نظاماً يعزز المنافسة أو يضع الأطراف في مواجهة بعضهم البعض، بل هو فرصة لهؤلاء النساء لتبادل تقنياتهم ومعارفهن حيث يصبح بذلك مصدر إلهام لبعضهن البعض فيما يتعلق بأنشطتهن الاقتصادية حيث أنه إذا كانت هناك امرأة تملك فكرة عن نشاط أو تمارسه بالفعل في منزلها يقوم الفريق بتعريفها بامرأة أخرى لديها الكثير

من الخبرة في مزاولة نفس النشاط مما يولد تفاعلاً جماعياً يتم خلاله تبادل الأفكار حول طرق العمل وكذلك حول كيفية تغليف المنتج وتقديمه.

يتم استقبال نساء الواحات الجدد في المجموعة عن طريق نظام الرعاية حيث تقوم امرأتان أو ثلاث نساء من ذوات الخبرة برعاية الوافدة الجديدة التي تقوم بعرض إنتاجها على إحداهن التي تقوم بإعطائها النصائح اللازمة لتحسين الجودة ويعتمد قرار قبول الوافدة الجديدة على مدى تطبيقها للجوانب الموصى بها والتزامها.

لذلك دعوة النساء للانضمام لجمعية "المنحلة" تكون من دون الحاجة إلى المرور بفريق المرافقة حيث تبني هذه العلاقة على قيم التضامن التي تؤكد للوافد الجديد الروح التي يعمل بها هذا النظام ككل مما يسهل عملية الاندماج داخل المجموعة كشبكة واسعة ومتنوعة كما يتيح الوصول إلى علامة تجارية تعكس الاعتراف والتقدير.

6- حقيقة المنفعة الاجتماعية لجمعية "المنحلة"

إن المنفعة الاجتماعية لشركة ما ليست غايتها الأساسية وهدفها النهائي بل هي نتاج ديناميكية الشركة وهي جوانب لا يمكن تحديدها مسبقاً. لذلك فإن الفائدة الاجتماعية تلاحظ أكثر مما تعرف ومع ذلك، نعرف أبعادها السياسية المختلفة: الاقتصادية، الاجتماعية، المجتمعية، والبيئية.

إن منطق الاقتصاد الليبرالي جعلنا نقتصر على مؤشرات محاسبية مثل رقم الأعمال، الأرباح المحققة، كمية المنتجات المباعة، الطاقة المستهلكة، وما إلى ذلك... وبذلك تحول الاقتصاد إلى واقعية الربح والمستفيدين منه على غرار قانون السوق (العرض والطلب) الذي يتجاهل المجال المجتمعي والغاية المجتمعية للاقتصاد. على سبيل المثال: سعر البيع لا يمكن أن يكون أقل من تكلفة الإنتاج للمزارع حيث أنه لا يمكن للسوق أن ينظم نفسه بناءً على المنتج الأرخص، لأن هناك جانباً اجتماعياً وثقافياً وتراثياً وإنسانياً مضمناً في سعر البيع.

إضافةً إلى ذلك، يمكن للنشاط الاقتصادي أن يساهم في تنفيذ الحقوق الأساسية، وفي تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق تقليص الفوارق وتعزيز التواصل الاجتماعي المحلي وتطوير التضامن والتعاون وتحسين الظروف الجماعية لبيئة مستدامة وتشجيع الحرية وتمكين الأشخاص الذين لا يحظون بالاعتراف الكافي وممارسة ديمقراطية أكثر مشاركتية وابتكار ديناميكيات اقتصادية جديدة وباختصار، تغطي الفائدة الاجتماعية العديد من المجالات التي لا يمكن حصرها في مفاهيم محددة وخلال هذا التقرير تمكنا بالفعل من ملاحظة ما يلي:

أ- هناك إجابات ملائمة للتحديات المتعلقة بالتنمية المحلية والاكتفاء الذاتي.

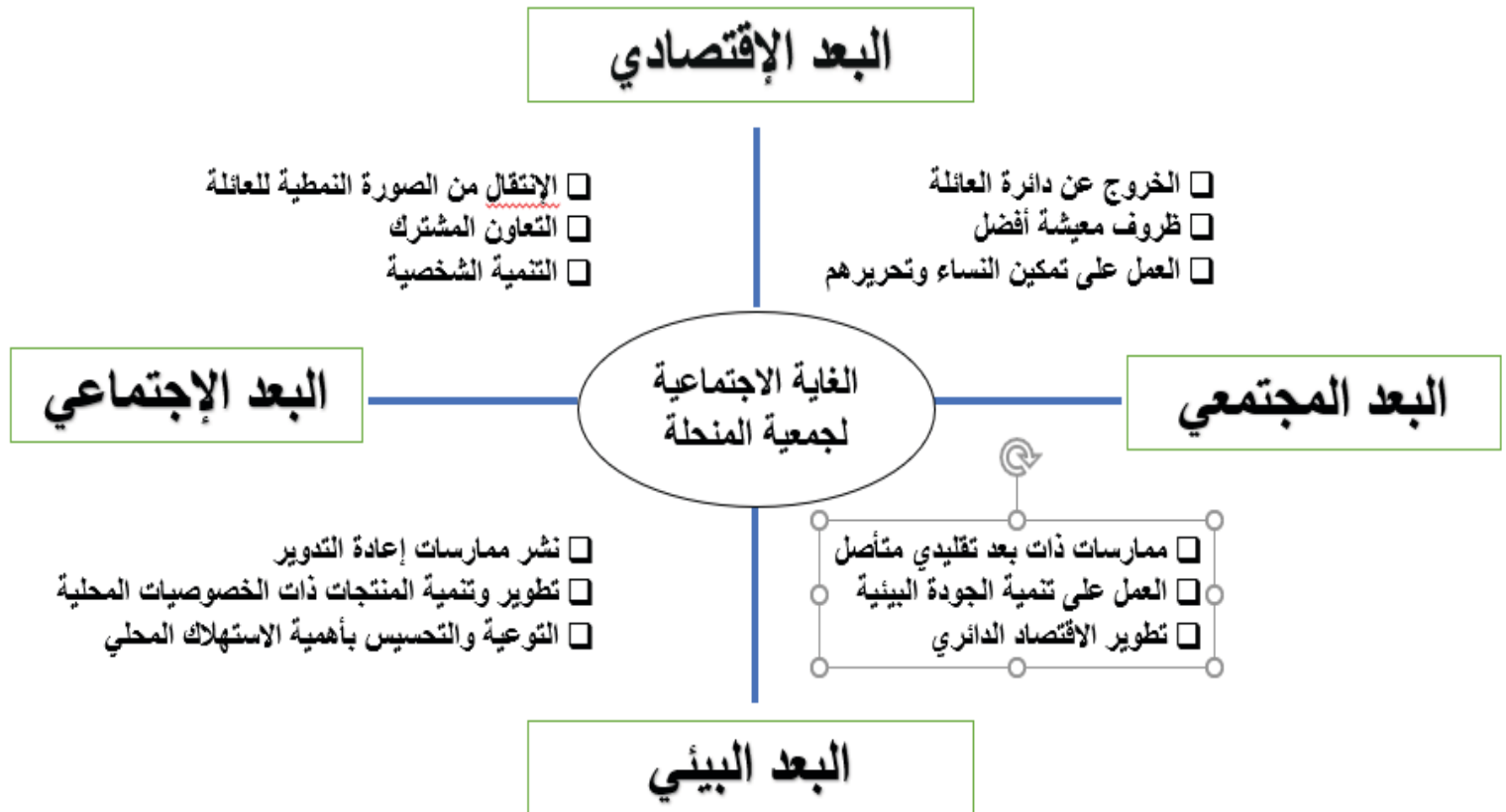
ب- توعية حول إستهلاك المنتجات المحلية (من خلال الإعتماد على الراديو كوسيلة توعية وتحسيس) والمشاكل المرتبطة بالتغيرات المناخية .

ت- إرساء منظومة إقتصاد دائري تقوم من خلاله النساء بتبادل منتجاتهن فيما بينهن إلى جانب نشر

ممارسات الإقتصاد التضامني في مجال المبيعات (السلال) والمشتريات

ث- توعية بجودة البيئة والتحديات المناخية.

استناداً إلى الشهادات التي تم جمعها خلال هذه المهمة، ظهرت عدة جوانب أخرى تسمح بتحديد المواضيع التالية:



الخلاصة

إن ما ترفضه جمعية المنحلة ليس الاقتصاد التجاري بل عملية تسليع العلاقات فهي تعمل داخل إطار النظام الرأسمالي لكنها تستثني أي ربح يتم تحقيقه على حساب أحد أفراد المجتمع.

حيث أن التركيز على التواصل الاجتماعي وتفعيل مبدأ الترابط الاجتماعي المبني على «المعاملة بالمثل المجتمعية» يهدف إلى ربط قيمة الخير بقيمة العلاقة، وتحقيق التوازن بين الربحية والتضامن والمجانية. هذا المسار الدقيق، أو "الحافة الحادة"، يتحقق بتوجيه البوصلة نحو الفائدة الاجتماعية الناتجة عن الديناميكيات التي يجربها هذا المختبر الصغير الاجتماعي-البيولوجي-الاقتصادي في توزر. هناك دائماً حركة مستمرة في هذه "المنحلة"، مثلما ينظم النحل درجة الحرارة، وهو الأمر الذي تحتاجه الواحة بشدة.

